Digital Integration Era Journal مجلة عصر الإندماج الرقمي
Issued by: New humanitarian Knowledge Research ISSN: 3078-2864 تصدر عن: المحور الإنساني العالمي للتنمية والأبحاث
Volume 2, Issue 1, January 2025 المجلد 2، العدد 1، يناير 2025

حماية الذات العربية في ظل النظام العالمي الجديد "تحديات وآفاق"

الدكتورة: سميرة بن حبيلس

قسم: اللغة والأدب العربي

كلية: الآداب واللغات

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2/ الجزائر

البريد الالكتروني: samiraprox@gmail.com

الهاتف: 00213793766401

ملخص البحث:

تعاني العلوم الاجتماعية في وطننا العربي من ظهور تحديات جديدة كل يوم نتيجة النظام العالمي الجديد المبني على؛ فكرة التقدم ولو على حساب الإنسان، وسرعة ظهور نتائجه السلبية على المجتمع خاصة انهيار القيم لصالح الاستهلاك. وبالمقابل بطء كبير في تطبيق نتائج البحوث الاجتماعية لمواجهة هذه التحديات في الواقع العربي، وبناء على ذلك انبثق البحث عن سؤال رئيس:

كيف نحقق تنمية شاملة خاصة على مستوى الفرد في ظل هذا النظام، مع الحفاظ على هويتنا وثقافتنا العربية؟

يحاول البحث الإجابة عنه عبر ثلاثة محاور:

أولا/ نظام القيم في عالمنا المعاصر

ثانيا/ سقوط نظام المؤسسة لصالح المنافسة.

ثالثا/ تحديات عالم الاستهلاك في الوطن العربي.

Digital Integration Era Journal
مجلة عصر الإندماج الرقمي
Issued by: New humanitarian Knowledge Research ISSN: 3078-2864 تصدر عن: المحور الإنساني العالمي للتنمية والأبحاث
Volume 2, Issue 1, January 2025 المجلد 2، العدد 1، يناير 2025

Research address: Arab self-protection under the new world

"**Challenges and Prospects**"

Research abstract:

In Our Arab homeland, social science suffers from new challenges every day as a result of the new world order based on the idea of progress, even at the expense of the human being, and the rapid emergence of negative consequences for society, especially the collapse of values in favour of consumption.

On the other hand, it is too slow to apply the results of social research to meet these challenges in the Arab reality. Accordingly, the search emerged from the President's question:

How to achieve comprehensive development at the individual level in this system while preserving our Arab identity and culture?

The research will attempt to answer this question in three ways:

First is the value system in our contemporary world.

Second, the enterprise system fell in favour of competition.

Third, the challenges of the world of consumption in the Arab world.

مقدمة:

إنّ التطور الذي حققته الدول الأوروبية خلال الثورة الصناعية في مجالات عدّة وبخاصة على المستوى الاقتصادي، سرعان ما ظهرت سلبياته التي كان من أبرزها؛ نشاط الحركة الامبريالية بحثا عن المواد الأولية، أو عن أسواق جديدة لتسويق منتجات أوروبا، أو حتى تصدير الفائض البشري العديم القيمة، كل ذلك خلف كوارث على العالم الثالث الذي وقع فريسة للدول الاستعمارية التي نهبت ثرواته بلا رحمة، وأفسدت قيمه بلا هوادة.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية زاد السباق نحو التسلح، ورفعت الحضارة الغربية شعار البقاء للأقوى متجاوزة كل القيم الإنسانية لتحقيق المصالح والغلبة في هذا الصراع، ومع التقدم التكنولوجي الكبير الذي عرفته هذه الحضارة رغم ما ضحت به في هذا الطريق قُدِّمت هذه الأخيرة للإنسان العربي على أنها أرض الخلاص، وجنة الأحلام لما حققته من رفاهية للإنسان الغربي، وصار لزاما على الوطن العربي لكي يحافظ على كيانه في هذا العالم أن يلحق بالركب الحضاري" *وفي محاولة تحقيق هدف اللحاق هذا كان علينا أن نُسكت إبداعنا ونُسقط قيمنا ونمحو ذاتيتنا ورؤانا بحلوها ومرّها، لنتقبّل ذاتيتهم ورؤاهم بحلوها ومرّها. وتحت شعار الموضوعية أصبحت مهمتنا نقل كل ما يأتي لنا من الغرب خصوصا" آخر صيحة" ابتداء بالمدارس الفلسفية وانتهاء بالسيارات والأزياء، وبذلك سقطنا في شكل من أشكال السلفية الغربية التقدمية ووقعنا ضحية إمبريالية المقولات.*" (المسيري، 1421-2001، صفحة 17)

وأمام هذا الواقع يسعى البحث لمناقشة محاور ثلاثة أساسية:

أولا/ نظام القيم في عالمنا المعاصر.

ثانيا/ سقوط نظام المؤسسة لصالح المنافسة.

ثالثا/ تحديات عالم الاستهلاك في الوطن العربي.

كما يسعى اعتمادا على المنهج الوصفي لوصف الواقع العربي، والظواهر الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي أفرزها النقل عن الغرب، والتقليد الأعمى له في كثير من الأحيان، في محاولة لبحث؛ الحلول والبدائل الممكنة للحفاظ على هويتنا العربية في ظل متغيرات الحضارة الغربية.

أولا/ نظام القيم في عالمنا المعاصر:

أدى التطوّر التكنولوجي الكبير الذي عرفته الصناعة في الغرب إلى تنافس شديد بين الدول الكبرى، فطغت المادية على كل شيء، ولم يعد الإنسان مركز الكون بل صار جزءا من الطبيعة، وبالتالي قُدّم على أنه مادة لا تخضع إلاّ لإرادة القوة، وتجري عليها القوانيين نفسها التي في الطبيعة، واختُصر الإنسان في جسده، وقُدّم الجسد كآلة قابلة للعطب شأنها شأن أي أداة مستعملة، وسقطت القيم الإنسانية تحت وطأة عجلة التقدم التي لا ترحم "*ومن ثمة تحرر الإنسان الغربي من أية مفاهيم متجاوزة مثل مفهوم" الإنسان ككل" أو "الإنسانية جمعاء" أو "صالح الإنسانية"، كما تحرر من القيم المطلقة مثل "مستقبل البشرية" و"المساواة" و"العدل"، وجعل من نفسه المركز والمطلق المنفصل تماما عن كل القيم والغائيات الإنسانية العامة، وأصبح هو نفسه تجسيدا لقانون الطبيعة ولحركة المادة.*" (المسيري، 1421-2001، صفحة 27)

وتعاظم الخطر شيئا فشيئا بعد حجم الدّمار الذي خلفته الحربان العالميتان الأولى والثانية على الإنسان والبيئة على حد سواء، وانقسم العالم – بموجب" إرادة القوة" أو "البقاء للأقوى" الذي فرضته الحضارة الغربية في تعاملها مع الشعوب–إلى قسمين متناقضين: عالم مسيطر يملك وسائل التكنولوجيا، ورؤوس الأموال، ويتحكم في وسائل الإنتاج، والأسواق، والإعلام، وعالم خاضع مستهلك لمنتجات الحضارة الغربية ووعاء للسلع والبضائع.

ونادت الحضارة الغربية بموت الإله، فتراجعت الميتافيزيقيات وسقطت الثوابت، ولم يعد هناك أي التزام تجاه أي شيء، فقط عالم السوق الحر الذي أغرى الإنسان بالتحرر من كل شيء، فلا وجود إلا لإرادة القوة، التي تحرك الرغبة في الانطلاق بحثا عن رفاهية غير محدودة، وحرية مطلقة، ويمكننا القول:" *إنّ (تحرير الأنا إلى أقصاه)، واضمحلال (القيم الإنسانية والروحية والاجتماعية) أدى إلى دخول (الأنا) حقل صراعات، جعلها تفقد شيئا فشيئا حريتها، فكانت أولا سجينة اللذة والرغبة (تحرير الجنسانية) ثم سجينة الاستهلاك والرفاهية، وأخيرا سجينة الأنساق الاجتماعية الكبرى، كالمؤسسات الإعلامية والشركات المتعددة الجنسيات والدولة وغيرها.*" (عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، جمادى الأولى 1424- يوليو 2003، صفحة 277)

وأمام وهج الدعاية وإغراء الإعلام، والتنافس التكنولوجي الذي شهده العالم وجد الإنسان نفسه يلهث بحثا عن آخر منتجات التكنولوجيا، أو أبرز صيحات الموضة، أو كل ما يعتقد أنه يمكن أن يحقق له السعادة كالآلات الكهربائية أو الكهرو منزلية، وأجهزة الحاسوب المحمول، والسيارات وكل ما من شأنه أن يحقق حلمه في الرفاهية ورغد العيش، دون أن ينسى الاهتمام البالغ بالإبقاء على جسده شابا يانعا لأنه صار أساسا للتصنيف

الاجتماعي فلا مكان للمرضى، أو المعاقين، أو حتى المسنين في عالم ما بعد الحداثة، وبالتالي أصبح الإنسان الغربي إمّا " إنسان اقتصادي لا يُعرّف في ضوء إنسانيته المتعيّنة، وإنّما في ضوء حواسه الخمسة وجهازه الهضمي ومعدّلات إنتاجه واستهلاكه ودخله وعلاقاته أو وسائل الإنتاج (التي تتحكم فيه وفي رؤيته)، أو إنسان جسماني أو جنسي يُعرّف في ضوء غرائزه واحتياجاته الجسدية والجنسية." (عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، جمادى الأولى 1424- يوليو 2003، صفحة 63)

وبالتالي لا اعتبار للقيم الأخلاقية إلاّ في ضوء تحقق أحدهما، وسرعان ما صُدّرت هذه الصورة إلى الوطن العربي عبر الإعلام بعد أن صار العالم قرية صغيرة، وبدأت تُقدّم النماذج من هذا النوع على أنها قدوة للعالم، فخلّف ذلك تأثيرا كبيرا على الشباب في الوطن العربي، سواء في طريقة حياتهم، أو نمط لباسهم، أو نظرتهم للأمور التي تميزت بالتحرر الكبير مقارنة بما عرفه أسلافهم، كذلك قُدِّمت الحضارة الغربية للمواطن العربي عبر نظرتين موجهتين: النظرة الأولى تتمثل في المقارنة الدائمة بين ما حققه الغرب وما عجزنا عن تحقيقه، وبالتالي هم السابقون ونحن اللاحقون دائما، وكأننا لم نعرف حضارات عريقة مازالت آثارها شاهدة على عظمتها، أما النظرة الثانية فهي نظرية المؤامرة التي سيطرت وتسيطر على عقول الشباب في الوطن العربي، هتان النظرتان كان لهما أثر هدّام لهمم شبابنا الذي سقط في؛ نفق الإحباط، وعدم الإيمان بقدرة الذات العربية على تجاوز كل ما تعيشه خاصة بعد حرب الخليج وكذا بداية الحرب في سوريا، حيث أصبحت الذات العربية تحس بالضياع نتيجة الفقر، و التهجير، والقمع الذي تعرض له الانسان العربي جراء 66هذه الحروب " ***فقد دمرت الحرب بلدانا ومجتمعات، وحوّلت الملايين إلى لاجئين، وأعداد أكبر إلى نازحين، وفي المنطقة العربية تُسجّل البطالة أعلى المعدلات في العالم،(...) ولاتزال النساء والفتيات مهمشات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتسجل ندرة المياه أعلى المعدلات على مستوى العالم، فتؤثر على سبل العيش في الريف(...) وتتحمل البلدان العربية من تغيّر المناخ تأثيرا غير مناسب (...) كما أنّ مستويات الفساد مرتفعة. والاقتصاديات في حالة ركود، والفقر وعدم المساواة في ازدياد. ويستمر احتلال فلسطين، وتنتهك بشكل روتيني حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في التنمية المستدامة***." ((الإسكوا)، 2020، صفحة 10) كذلك سوّقت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية عبر الإعلام لفكرة قدرة اليهود على اختراق أي دفاعات أو مجتمعات، فأصبحنا نكتب عن المؤامرة بشكل موازٍ لما نكتبه في تربية الأبناء أو تاريخ الأمة، وهذه هي أبرز التحديات التي تواجهها أمتنا اليوم وهنا نتساءل:

- كيف نحمي ذاتنا العربية في ظل النظام العالمي الجديد؟ وكيف نحقق التنمية المستدامة في أوطاننا دون أن نسقط في عالم التشتت والضياع

الذي تسوّق له الحضارة الغربية؟

ثانيا/ سقوط نظام المؤسسة لصالح المنافسة:

إن الحديث عن التنمية المستدامة في الوطن العربي يقتضي الإشارة إلى خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، والتي وضعت عام 2015 من قبل الأمم المتحدة كمخطط يضم سبعة عشر هدفا تتضمن: القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق رعاية صحية وتعليما جيدا لكل البشر، مع ضمان حصول كل الناس على مياه وطاقة نظيفة دون تمييز بين الجنسين، والعمل على تشجيع الصناعة، والابتكار، وتوفير فرص عمل لائق للجميع بما في ذلك النساء، وترشيد الاستهلاك لحماية الكائنات من تغيرات المناخ، وبناء مدن ومؤسسات قوية مع زرع قيم التسامح والسلام في كل أنحاء العالم " لبلوغ الرخاء المشترك في عالم مستدام–عالم يمكن لجميع الناس أن يعيشوا فيه حياة منتجة مفعمة بالنشاط يسودها السلام على كوكب ينعم بالصحة." (الأمم المتحدة، 2019، صفحة 2) وهذه الأهداف يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم 1: أهداف التنمية المستدامة لعام 2030في المنطقة العربية archive.unescwa.org

وهو حلم يبدو ممكنا إذا تضافرت الجهود لخدمته، بالقدر الذي يبدو مستحيلا؛ أمام التحديات الكبرى التي تعيق تحقيقه في عالم صار أبرز ما يميّزه هو؛ تحرير السوق، والتجارة، والتشجيع على المنافسة لتحسين الإنتاج، ورفع معدلات استهلاك السلع التي تعرضها المؤسسات المسيطرة على الأسواق العالمية خاصة من دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، هذه المؤسسات التي زاد نفوذها بعد عقد اتفاقية الأوروغواي (أبريل 2014)، وتحرير التجارة العالمية، والتي اختلفت آثارها على الوطن العربي ذلك أن " *تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات والاستثمارات الناتجة عن توقيع اتفاقية*

الأوروغواي سيساعد بصورة عامة على رفع كفاءة استغلال الموارد وتوفير الأسواق خاصة للدول الصغيرة كدول مجلس التعاون الخليجي التي لا يساعد صغر حجم السوق فيها على تطور صناعتها. إلاّ أن الآثار المتوقعة [لها] ستتفاوت من دولة إلى أخرى(...) طبقا لمقدرة الدول على مواجهة المنافسة الدولية ورفع كفاءة استغلال مواردها البشرية والمادية وتحسين شروط التبادل التجاري بينها وبين دول العالم.*" (اليوسف، 1416-1995، صفحة 152)

غير أنّ ما نلاحظه اليوم في الوطن العربي هو إفلاس كثير من المؤسسات العامة نتيجة المنافسة الشديدة في السوق، وعدم قدرة هذه المؤسسات على المنافسة إمّا بسبب نقص أو عدم توفر الموارد المالية اللازمة، أو سوء التسيير نتيجة ارتفاع نسبة الفساد الاقتصادي وغياب المراقبة في كثير من الدول العربية، مما أثر على مؤسسات القطاع العام لهذه الدول، وصار من الواجب لمواجهة المنافسة إمّا فتح المجال للقطاع الخاص أو إشراكه في إدارة مؤسسات الدولة، وإمّا التعاقد مع الشركات الأجنبية لإنقاذ الوضع المؤسساتي، أو تجديد هياكل مؤسسات الدولة لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة العالمية.

واضطرت كثير من الدول ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا الجزائر، ومصر إلى استقطاب اليد العاملة الأجنبية المؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وإذا كان هذا الحل قد سمح بالحفاظ على هذه المؤسسات فإنه بالمقابل أفرز نتائج وخيمة على هذه البلدان كازدياد معدلات البطالة، والاحباط في فئة الشباب –خاصة– الشباب المتعلم، وكذا هجرة الأدمغة بسبب لجوء الدولة إلى الخبرات الأجنبية، وعدم إعطاء الفرصة للطاقات الشابة للبلد، وذلك رغبة منها للحفاظ على المؤسسة، وإنقاذها– بأسرع وقت ممكن– من التيار المتسارع للتقدم الذي يشهده العالم، والاحتفاظ بمكانتها إزاء الشركات المنافسة، وكذا السعي وراء الربح السريع.

ومع ظهور الشركات الخاصة، وازدياد المنافسة، وغياب الدعم على كثير من المواد الواسعة الاستهلاك، وعدم توفر مصادر دخل جيدة للعائلات، ازدادت نسبة الفقر في الوطن العربي خاصة بعد حربي الخليج الأولى والثانية، وأصبحت أكثر حدة مع بداية الأزمة في سوريا واليمن، حيث أشار التقرير العربي للتنمية المستدامة (2020) للأمم المتحدة الإسكوا إلى أن" *معدل الفقر الوطني في اليمن الذي كان في حدود 48،6 في المائة في عام 2014 يتجاوز اليوم 80 في المائة. والتقديرات مماثلة في الجمهورية العربية السورية. ويؤدي تدمير أو إضعاف البنى التحتية وتأثير الصراع على الاقتصاد إلى تفاقم الفقر وزيادة تعرض الفقراء لمخاطر مثل المجاعة والمرض والأمية.*" ((الإسكوا)، 2020، صفحة 17)

*– تضم **دول مجلس التعاون الخليجي**؛ الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، والمملكة العربية السعودية.

وذلك بسبب حرمان كثير من الأشخاص من سبل العيش الكريم بسبب الحرب، وحياة اللجوء التي فرضتها الصراعات الداخلية على الأفراد حيث *"في الطريق إلى المخيمات يجرد الناس من كل عنصر فريد من هوياتهم، ما عدا عنصرا واحدا، ألا وهو اللاجئ "غير الشرعي"، الذي لا وظيفة له، ولا مكان، ولا دولة له. فداخل أسوار المخيم يصير اللاجئون كتلة مضغوطة مجهولة، بعدما حرموا من المزايا الاجتماعية الأساسية التي تستمد منها الهويات."* (باومان، الأزمنة السائلة العيش في زمن اللايقين، 2019، صفحة 16)

وأوّلها مساكنهم التي كانت تلفّ ذواتهم، وتشكّل مناطق تتحرك فيها أرواحهم، وتترعرع فيها ثقافتهم، وفقدانها يعني إحساس فضيع بالضياع والخوف، ذلك أنّ *" المسكن هو مكان حماية ضد الخارج، وهو آلية دفاعية ضد القلق (...) لأن الفرد يلقى ذاته في مسكنه، حيث يقترب ويتعرف على صورته المثالية وعلى أناه (...) فالحياة لا يمكن أن تتمّ في دار أو مسكن الآخر(...) السكن إذن هو مكان بناء الذات."* (جميلة، 2011، صفحة 61).

والاستقرار الذي توحي به كلمة" سكن" يُفقد عند انهيار البنى التحتية للأوطان بسبب الحروب والنزاعات ما يعني؛ تفكك الذات، تشتتها، ضياعها، لذلك حان الوقت لدق ناقوس الخطر فيما يتعلق بأخطار الصراعات على المجتمع العربي وهويته خاصة مع تزايد أعداد اللاجئين بسبب الأزمة في سوريا، وليبيا، واليمن، وفلسطين، ذلك أن اللاجئين ينفصلون عن مجتمعاتهم، أو جماعاتهم فيجدون أنفسهم في مجتمعات جديدة لا ينتمون إليها بشكل أو بآخر، أو كلياً، فتضيع منهم ذواتهم على حدود بلدان أخرى، ولا يبقى في ذاكرتهم بعد هذه التجربة " سوى الجدران والأسلاك الشائكة، والبوابات المحكمة، والحراس المسلحين، وبين كل ذلك تتحدد هوية اللاجئين، بل تنتهي آمالهم في الحق بتعريف الذات، ناهيك عن توكيدها." (باومان، الأزمنة السائلة العيش في زمن اللايقين، 2019، صفحة 62)، خاصة وأنهم سيتلقون تعليما مختلفا في البلدان المستقبلة لهم، وسيعيشون وضعا اجتماعيا جديدا، فيتشربون ثقافات أخرى تؤثر على ثقافتهم، وبالتالي على هويتهم، كونهم خاضعين ومنقادين إلى مصائر؛ رسمتها سياسات العالم الامبريالي دون مراعاة لحال الضعفاء من البشر.

ويتعرض اللاجئون في رحلة لجوئهم إلى مخاطر تهدد حياتهم، أو صحتهم وحياتهم النفسية والعقلية مثل: الاحتجاز القسري، والاغتصاب، وزواج القاصرات، والسقوط في فخ أو قبضة عصابات بيع الأعضاء البشرية، أو تجار الرقيق إضافة إلى فقدانهم لفرد أو أفراد من العائلة على الحدود، أو في الطريق إلى المخيّمات إما موتا بسبب الجوع أو عدم توفر الرعاية الصحية أو اختطافا أو تصفية وما يخلفه ذلك من قهر وحرمان في النفس.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النزوح أو الهجرة الجماعية بسبب سوء الأحوال الطبيعية أو الإنسانية " هي *ظاهرة عولمية تصنعها قوى عولمية، فليس هناك من عمدة لأية مدينة في العالم صنع الهجرة الجماعية لأناس يبحثون عن الخبز والمياه النقية(...) بل إنّ تأثير القوى العولمية هو ما يدفع الناس إلى الهجرة فهو الذي يحرمهم من سبل العيش ويرغمهم على الهجرة أو الموت.*" (زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، 2018، صفحة 21)

وذلك بسبب تشجيع هذه القوى للتكنولوجيا ورفع معدلات الاستهلاك العالمي لها إلى أقصى حد، والدعاية الإعلامية لرفع الطلب عليها، وتحرير السوق، ورفع معدلات الإنتاج لتحقيق المزيد من الأرباح، دون اعتبار لمساوئ ذلك على الإنسان والبيئة، والتي بدأت تظهر تباعا، وهي تحدّ يرفع اليوم في وجه كل الدول العربية ويجب مواجهته لتفادي أخطار كارثية على مستقبل الإنسان العربي في ظل نظام عالمي جديد لا يعترف إلا بالمنفعة الاقتصادية.

وتخلق الهجرة الجماعية والنزوح مشاكل كبيرة بالنسبة إلى الدول التي تشكل نقطة الوصول، وذلك في كيفية إدماج هذه الجماعات في المجتمع وكيفية استيعاب تدفقهم، الذي لا يمثل ضغطا على الاقتصاد فحسب بل منطقة خوف وقلق بالنسبة للسكان الأصليين، ومع الوقت بالنسبة للمهاجرين أو النازحين الذين يجدون أنفسهم مستبعدين بشكل أو بآخر؛ إمّا بسبب سوء المعاملة والأوضاع داخل المخيّمات، أو بسبب أنهم منعوا أو لم يستطيعوا الوصول إلى الوجهة التي خرجوا يطلبونها، وإلى ذلك أشار نعوم تشومسكي في حديثه عن سياسات القوى الغربية الامبريالية تجاه الهجرة غير الشرعية ومسائل النزوح، يقول-واصفا معاناة اللاجئين السوريين-:" تركزت الجهود الأوروبية الأساسية في الضغط على تركيا للإبقاء على المأساة والمعاناة بعيدة عناّ على نحوٍ يشبه كثيرا الوضع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. فموت هؤلاء الأشخاص ليس ذا أهمية ما دمنا في أمان من العدوان." (تشومسكي، 2018، صفحة 57)

وكأن اللاجئ يصير بمجرد خروجه من وطنه مثل وباء تخشى البلدان وصوله إليها، فتعمل على إبقائه بعيدا ما أمكن لذلك " *تواجه الأعداد الكبيرة من اللاجئين في المنطقة الكثير من أشكال الإقصاء، التي تتفاقم بفعل عدم امتلاكهم وثائق رسمية، وتعزّز بفعل السياسات التمييزية والتعصب الاجتماعي. وبحلول عام 2016 حُرم حوالي 15 مليون طفل في المنطقة من الفئة العمرية 5-14 سنة من التعليم بسبب الصراع، معظمهم في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن.*" ((الإسكوا)، 2020، صفحة 138)

والتعليم هو من أبرز التحديات التي يواجهها الوطن العربي اليوم إمّا بسبب الفقر والصراعات التي تمنع كثير من الأطفال من الالتحاق بالمدارس

خاصة من الفتيات، وإماّ بسبب المناهج القديمة التي لم تعد تحاكي الواقع وتبتعد عن استغلال التكنولوجيا، أو المناهج الجديدة التي صارت تحاكي المناهج الغربية خاصة في دول الخليج العربي، وإن كان الاعتقاد السائد أنها أفضل من المناهج التقليدية القديمة فهي بالمقابل تبعث الخوف على مستقبل أبنائنا بسبب ابتعادهم عن واقعهم العربي، وانغماسهم في مناهج غربية أسوء ما قدمته الضعف العام في اللغة العربية لأبنائنا المتشدقين بلغات أجنبية أبعدتهم عن لغتهم الأم، وأضعفت أقوى أساس في هويتهم فجعلت منهم جيلا مستنسخا يملك التقنية و يبتعد عن الواقع، ويعرف التكنولوجيا ولا يملك التفكير، إنه فخ " الانتشار المدهش للوسائل التقنية للإعلام– الحاسوب، وسائل الإعلام الالكترونية médias والانترنيت، وليس ذلك سوى بداية–تترافق مع خسارة للخبرة وملامسة (...) الحقيقي الملموس بسلبية ولا مبالاة متزايدين وتخلّ عن الخبرة الكفيلة بالتصور والتفكير." (كونانك، 1424–2004، صفحة 32)

إنه خطر يضعف المؤسسات التعليمية بشكل عام، وقد أدرك كثير من المسؤولين عن مؤسسات التعليم في الوطن العربي هذا الخطر المتمثل في تعليم لا يخدم مستوى تطلعات الانسان العربي بقدر ما يعمل على طمس معالم هويته وتجهيله، فبدأوا يتحركون في الاتجاه الصحيح لإصلاح المناهج الدراسية في الوطن العربي بما يتماشى مع التطور الحاصل في العالم دون اهمال الهوية الثقافية للأمة العربية.

وقد لعب الإعلام كمؤسسة عالمية كبرى تتحكم فيها الدول الغربية الدور نفسه حيث" *إنّ الصورة التلفزيونية في ثقافتنا المعاصرة اليوم أكبر عامل في صناعة الذهن البشري، ولا شك أنها قد أورثت حالة من الخوف ونقص الأمان وضياع التطلعات إلى درجة صار الإنسان كفرد والإنسان كأمة يبحث عن ملجأ ومأوى نفسي يحيل خواطره إليه*." (الغذامي، 2009، الصفحات 204–205)

وهذا ما يطالعنا به واقع الشباب العربي الذي يملك طاقات هائلة إذا ما استغلها، لكنه ينطوي على ذاته فاقدا الثقة في الجميع وفي اللحاق بالعالم المتحضر، بسبب نشر الثقافة الجماهيرية، والتشجيع عليها " وهي تدمير جمعي للعقل تتسبب فيه "صناعة الثقافة" التي تغرس تعطشا للترفيه والمتعة في المكان الذي ينبغي أن يشغله(...) الرغبة في الجمال والذكاء." (باومان، الحداثة السائلة، 2016، صفحة 63)

كما أنها قدمت المشروع الحضاري العربي للشباب –في الغالب–على أنّه اللحاق بالغرب، فساهم ذلك بشكل أو بآخر في احتقار الذات العربية بالنسبة لجيل كامل من الشباب، الذي أصبح يعدّ كل موروث تقاليد بالية يجب التحرر منها لصنع المستقبل " وأي شيء أكثر احتقارا من احتقار معرفة الذات؟" (دوكونانك، 1424–2004، صفحة 41)

هذا ما سأله Jean De Salisbury مشيرا إلى خطورة مؤسسات الاعلام في التحكم في الثقافة ونوعها، وهو سؤال مهم ذلك أنّ بناء الحاضر لا يتطلب التنكر للماضي؛ لكل ما يساهم في خلق هوية الذات، لأن تاريخها هو جزء من بنائها، فالمشكلة لا تتعلق بالماضي بقدر ما تتعلق بطبيعة تفاعل الأجيال وتقدير الذات، وخير مثال ما نراه في اليابان من تفاعل مدهش بين الحاضر والماضي ومستوى التقدم الذي بلغته هذه البلاد.

لذلك فإنّ أول درجة في طريق التقدم هي؛ بناء الذات العربية وتنميتها بالخروج من أزمة الأصالة والمعاصرة، والموقف من التراث، التي توارثتها أجيال من المثقفين وكأنها التحدي الوحيد أمام الأمة العربية، متناسية الواقع العربي الذي يطالعنا كل يوم بتحد جديد، ومن أبرز التحديات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي أو الربيع الأسود هي إعاقة التقدم في كثير من البلدان العربية بسبب ما خلفته من دمار طال كثير من المؤسسات الاقتصادية " *ففي اليمن أدى التدمير المنهجي للبنى التحتية الحيوية والحصار إلى تفشي المجاعة وانتشار الأوبئة. وفي الجمهورية العربية السورية، دمرت الصراعات مناطق صناعية رئيسية، فهدمت 70 في المائة من المباني الصناعية في حلب التي كانت مركزا لتصنيع الأدوية والمنسوجات والملابس والمواد الكيميائية، ولتجهيز المنتجات الزراعية. وفي السنوات الأخيرة، طالت أعمال التخريب والهجمات الإرهابية البنى التحتية للطاقة في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، ومصر، واليمن.*" ((الإسكوا)، 2020، صفحة 124)

ويواجه الوطن العربي اليوم تحديات كبيرة بسبب ذلك كازدياد الفقر في المنطقة، وترك الأرض هربا من الصراعات المسلحة، وارتفاع عدد اللاجئين والعابرين للحدود، والمخاطر المتعلقة بذلك على سلامتهم وصحتهم، مما تسبب في إضعاف القطاع الزراعي بسبب هجرة الأرض، إضافة إلى سقوط المؤسسات الاقتصادية بفعل الصراعات الدائرة في المنطقة، أو بسبب سياسات فاشلة حان الوقت لإعادة النظر فيها لحماية الفرد العربي من مستقبل غامض، خاصة وأنّ" *وتيرة الانتعاش الاقتصادي في المنطقة لاتزال بطيئة. ولا تزال التحدّيات قائمة بما في ذلك بطء وتيرة الإصلاحات، وإغراء العودة إلى السياسات المالية الموالية للدورات الاقتصادية في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع مستوى الديون، وارتفاع معدّلات البطالة بين الشباب والنساء وإذا لم يتم التصدي لها، فمن الممكن أن تثبط الانتعاش الاقتصادي وتعوق آفاق النمو على المدى الطويل في المنطقة.*" (المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر/تشرين الأول 2018، صفحة 1)

ذلك أن كثيرا من الدول العربية لم تستغل مداخيل البترول بشكل صحيح في زيادة الإنتاج، ودفع عجلة التنمية إلى الأمام بقدر ما سمحت ببروز الريع الاقتصادي بحماية؛ المتحكمين في السوق ،وسلطة القطاع العام بعيدا عن الاستغلال الأمثل لطاقات الشباب وقدرتهم على الابتكار والإنتاج، وكذا

المؤسسات الصغيرة والخواص " *وهكذا فحديث المدنية والتنمية الحضارية لم يتعد في أفضل الأحوال استهلاك البضائع الأجنبية، والاستلاب الكامل للخارج الغربي، كما أنّ عملية التحديث لم تتعد كونها أليات لتوظيف أموال النفط لبناء الجسور والسدود وحفر الأنفاق عبر شركات أجنبية تتسلم كل مدخرات الوطن دون مقابل.*" (شهاب، 2011، صفحة 199)

وللخروج من هذا الواقع المرير يجب العمل على توجيه مقدرات الدولة المالية لخدمة بقية القطاعات مع ربطها بعضها ببعض، وتأمين صادرات أخرى خارج المحروقات للحفاظ على هذه الثروة القابلة للزوال للأجيال القادمة، عبر إعطاء الفرص للشباب والمستثمرين العرب وتمكينهم للعب دورهم كشركاء اقتصاديين يمكن أن يقدموا أفضل ما عندهم لخدمة أوطانهم، مما سيسمح بامتصاص البطالة خاصة في فئة الشباب المتعلمين من الجنسين، والذين يمكن الاستفادة من خبراتهم التكنولوجية في عديد المجالات للخروج من دائرة الاستهلاك الاستيلابي للوطن العربي، وللحد من هجرة الأدمغة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ثالثا/ تحديات عالم الاستهلاك في الوطن العربي:

يواجه العالم اليوم تحديات كبرى أخطرها تلك المتعلقة بالاحتباس الحراري، وزحف الصحراء، وارتفاع معدل حموضة مياه المحيطات، وذوبان الجليد في القطب المتجمد، وكلها مشاكل ناتجة عن تغير المناخ الذي يشهده كوكب الأرض، والذي له آثار وخيمة على كل الكائنات بما فيها الإنسان؛ وإن كان هو المتسبب فيه بالدرجة الأولى نتيجة جشعه المتزايد يوما بعد يوم، وتطلعه للسيطرة على كل شيء، في سبيل تحقيق الربح والمكسب المادي حتى ولو على حساب الطبيعة التي تمده بالهواء، والنور، والغذاء، أو على حساب الفئات الضعيفة من بني جنسه، خاصة بعد أن امتلك التكنولوجيا، وتحكم في الصناعة، وصار بامكانه إغراق الأسواق بكل ما تشتهيه النفس ويستلذ به المقام.

لكن ذلك لم يكن ليتحقق لكل البشر على هذا الكوكب، وإنّما سمح بإعلاء المادية وزيادة سطوة عالم الاستهلاك على الحياة والقيم الإنسانية، وتحول أسياد المال والتكنولوجية إلى سادة للعالم المعاصر، أمّا البقية فعبيد لخدمة مصالحهم، أو استهلاك ما ينتجون، فتوسعت الهوة بين عالم الشمال؛ المنتج و/ عالم الجنوب؛ المستهلك، وتسبب ذلك في زيادة الفروق الاجتماعية، وعدم المساواة، وارتفاع معدلات الفقر والحرمان، وسياسة الخوف من الآخر التي روجت لها المؤسسات الإعلامية الغربية خاصة ضد العالم الإسلامي، إنه نتاج العولمة على العالم.

وأمام هذا الوضع انضمت الدول العربية إلى خطة التنمية المستدامة التي قدمتها الأمم المتحدة، أملا منها في تغيير واقعها لتحقيق مستقبل أفضل للشعوب العربية–خاصة–وأنها تملك ثروات طبيعية وبشرية هائلة تمكنها إن أحسنت استغلالها وتوجيهها من الخروج إلى عالم التقدم والازدهار في كل الميادين.

وقد شرعت معظم الدول العربية في وضع خطط للتنمية المستدامة انطلاقا من واقعها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، أملا في بلوغ الأهداف المرجوة مع مطلع 2030، رغم ما تواجهه من تحديات في سبيل تحقيق ذلك؛ كازدياد معدلات الفقر بسبب تأثر القطاع الزراعي بتغيرات المناخ التي شهدها ويشهدها الوطن العربي من زحف للصحراء، وشح في المياه الناتج عن الجفاف، والكوارث الطبيعية ونخص بالذكر الفيضانات، والحرائق في ظل غياب سياسة واضحة، أو خطة لإدارة الكوارث والأزمات، وهشاشة البنى التحتية لسكان الأرياف الذين لا يملكون تأمينا ضد الكوارث الطبيعية في الغالب الأعم، ولا مصادر دخل أخرى خارج قطاع الزراعة التي تعد المصدر الوحيد للغذاء لديهم، وقد سمح ذلك برفع معدلات النزوح الريفي إلى المدن، وهجرة الأرض بحثا عن سبل أخرى للعيش الكريم" ففي العراق هاجر أكثر من 60.000 مزارع فقير إلى مناطق حضرية، بعد أن تضررت سُبل عيشهم بالجفاف في عامي 2006و2008 وشهد الأردن حركات نزوح مماثلة." ((الإسكوا)، 2020، صفحة 170).

ونتيجة لتغير المناخ، والصراعات، وتحرير السوق الذي نتج عنه ضعف القدرة الشرائية للشريحة العامة من الناس، واللا مساواة بين الأرياف والمدن في توزيع الثروات والمشاريع التنموية، شهد الوطن العربي–خاصة الدول الأقل نموا–نقصا كبيرا في الغذاء، نتج عنه سوء التغذية والأمراض المصاحبة له عند عدد كبير من الناس إذ " *تسجل البلدان العربية الأقل نموا أعلى معدلات نقص التغذية في العالم، وقد طال 25.2 في المائة من السكان في السودان في عام 2016، و34.4 في المئة من السكان في اليمن. وبلغ نقص التغذية مستويات مرتفعة في بلدان أخرى، منها العراق حيث طال 27.7 في المئة من السكان.*" ((الإسكوا)، 2020، صفحة 26)

وذلك حسب ما جاء في التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، ويتفاقم الأمر أكثر فأكثر في مناطق الصراع، حيث وبسبب الفقر يحرم العديد من الأشخاص من الحصول على الغذاء الكافي لأجسامهم، ومن حقوقهم في الرعاية الصحية، وتكافؤ فرص التعليم، والعيش، فيتركون خلف الركب تحت سطوة عالم الاستهلاك الذي تقوده الدول المتقدمة بعدّها الدول المالكة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى في العالم، والتي يعد الوطن العربي سوقا لها.

وأمام الإغراق المقصود والممنهج للأسواق بمنتجات جديدة كل يوم، يزيد الطلب فيرتفع سعر السلعة عن ثمنها الحقيقي أضعافا مضاعفة، مما

يضعف القدرة الشرائية للسكان، ويزيد عدد الفقراء خاصة وأن كثيرا منهم حولتهم الظروف إلى عاطلين عن العمل، أو إلى عمال مؤقتين، وخير مثال على ذلك؛ ما حدث خلال جائحة كورونا حيث عانت هذه الفئة في سبيل توفير دخل يومي مضمون، بسبب ازدياد الاحتكار، والمضاربة، وغياب الرقابة على الأسواق، الذي أدى إلى رفع أسعار المواد الواسعة الاستهلاك مما أرهق كاهل المواطن العربي نتيجة تأخر الدولة في رسم خطط استعجالية لحماية الفرد من هكذا أزمات، وقد تحول كثيرون من متوسطي الدخل خلال انتشار جائحة كورونا خاصة في المشرق العربي؛ مناطق الصراع، والبلدان العربية الأقل نموا إلى فقراء لا يملكون دخلا، أو يعملون في أعمال يومية لا تجلب لهم ما يكفيهم لعيش حياة كريمة.

وتسبب الفقر وانتشاره في الوطن العربي في ترك عدد هائل من الأطفال سنويا لمدارسهم بهدف مساعدة عائلاتهم على مواجهة ظروف العيش القاسية، مما زاد في عمالة الأطفال خاصة في البلدان العربية الأقل نموا وكذا مناطق الصراع، مما يعرض هذه الفئة إلى مخاطر صحية، أو نفسية، أو اجتماعية كبيرة، ويحرمهم من أبسط الحقوق كالحق في اللعب، والرعاية، والتعليم، فتُهدر طاقة بشرية هائلة يمكن أن ترسم مستقبلا مشرقا للوطن العربي، ذلك أن أطفال اليوم هم رجال المستقبل، وتنمية الطفل الذاتية هي نوع من التنمية الاجتماعية المستقبلية التي يجب الاهتمام بها لخلق عالم أفضل للأجيال القادمة.

وقد عملت المؤسسات الإعلامية الغربية خاصة في الفترة الأخيرة على نشر ثقافة جديدة للاستهلاك وسوقتها عبر مئات الإعلانات التجارية، التي أثرت في نمط التسوق في العالم بما في ذلك الوطن العربي، ذلك أن " *التركيز الاجتماعي لتحديد وضع الفرد في المجتمع انتقل من السلعة نفسها أو كمية النقود إلى (دلالة السلعة والنقود) التي يمتلكها الفرد. وأصبحت الصورة أو العلامة (أي المنتجات المعلوماتية والفكرية والفنية المصبوبة في سياقات مصممة سلفا وموجهة) هي السلع أو القيم المادية الرئيسية التي تقاس بالنسبة لها قيمة كل شيء.*" (عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، جمادى الأولى 1424- يوليو 2003، صفحة 49)

فأصبح الفرد العربي يتنافس على شراء آخر الصيحات التي تطرحها الإعلانات للسلعة، لا لأنه يريد الاستفادة منها ومن مزاياها الجديدة التي تقدمها الدعاية بشكل مغرٍ، أو لأنه يحتاجها في تحسين وتطوير ذاته، بل لأنه يريد أن يحسِّن صورته في المجتمع، أو يريد أن يُصنف في فئة اجتماعية معينة، أو يرغب في الدخول في أخرى جديدة، وهكذا يلهث المواطن العربي وراء السلع لا لقيمتها، وحاجته إليها بل لأنها صارت مبدأ تصنيف له في المجتمع، فهي صورته الاجتماعية التي يسعى لتغييرها حسب متغيرات السوق والموضة، وهكذا تُصرف الأموال الطائلة في استهلاك فائض- إن دق التعبير-

كما هو الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت الظاهرة مست كل الدول العربية بما فيها الدول المتوسطة الدخل.

ويلعب الإعلام دورا كبيرا في التسويق للسلع، فيسرع عملية استعمالها واستهلاكها، فما إن تظهر السلعة في الأسواق حتى تعمل الدول الغربية المتقدمة، ودول شرق آسيا المتطورة كاليابان والصين إلى عرض سلعة جديدة، وهكذا تتسارع عملية الإنتاج الغربي و/الاستهلاك العربي في عالم يعمل على المحو السريع، والتطلع المستعجل نحو البدائل الجديدة، التي يُعتقد أنها تحمل السعادة للمستهلكين في عالم يفضح مادية صارخة طغت على كل شيء، حتى على مفهوم "التقدم "الذي انتقل من " *خطاب التحسين المشترك للحياة إلى خطاب البقاء الشخصي. فلا يأتي الحديث عن التقدم في سياق الرغبة في السرعة، بل في سياق الرغبة في محاولة بائسة لعدم السقوط خارج مسار السباق واجتناب عدم التأهل والاقصاء من السباق، ولا يأتي الحديث عن "التقدم" في سياق الارتقاء بمكانتنا، بل في سياق اجتناب الفشل.*" (باومان، الثقافة السائلة، 2018، صفحة 29)

بعد أن انتقلت الدعاية من أسلوب الإقناع بخصائص السلعة إلى أسلوب الإغراء باقتنائها، لذلك يتم اختيار أبطال الإعلانات بعناية من الشخصيات المؤثرة في المجتمع خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي كالرياضيين، والفنانين، وغيرهم، فلتسويق قميص يكفي أن يرتديه رياضي مشهور، ولتحقيق أرباح خيالية لمشروب ما، يوضع على طاولة خلال مؤتمر صحفي ويكفي أن يستعمله أحد المدربين لتقفز مبيعاته إلى أرقام لم تكن لتحققها الإعلانات التقليدية في وقت قصير.

إنه إغراء الصورة الذي أثر في طريقة التسوق في كل أنحاء العالم، وفي صورة الذات نتيجة ذلك، خاصة بعد استعمال الإعلام للجسد الشاب كأسلوب إغراء، لتحقيق الكمال الجسدي كنوع من الهوية الاجتماعية المعاصرة، فحققت كثير من الشركات في العالم كشركات مواد التجميل، والمكملات الغذائية، وشركات بيع الأجهزة الطبية وغيرها أرباح طائلة، وقد ساهم ذلك في زيادة الطلب على تخصصات طبية بعينها كتخصص الجراحة التجميلية في الوطن العربي، الذي مازال يحتاج إلى وقت لتطويره لبلوغ الهدف، مما يستنزف آلاف الدولارات من المواطنين العرب خارج بلدانهم لإجراء مثل هكذا عمليات تحت وطأة ضرورة التحسين والكمال، والتي بدأت تتخذ مسارا آخر لا تراعى فيه الهوية العربية الإسلامية، مما قد يهدد قيم الفرد العربي مستقبلا بعد أن بدأت الدعوات النسوية للحفاظ على جمال الجسد الأنثوي تتخذ توجها خطيرا نتيجة ذلك، كالتشجيع على: عمليات كراء الرحم للمحافظة على جمال جسد الأمهات المستأجِرات، وما قد تحمله هذه الدعوة من إشكاليات دينية واجتماعية خطيرة على الأسرة العربية وتماسكها ونقاءها.

ونجح الإعلام في تسويق أنماط جديدة للأسرة ظهرت في الغرب؛ وهي منافية للأخلاق الإسلامية العامة في الوطن العربي ومع ذلك بدأت تتسرب إليه تحت تأثير الصورة، وضعف الوازع الديني عند بعض الشباب كآفة زواج المثليين، مما أدى إلى ظهور أشكال مختلفة من الزيجات المحرمة والمنافية للقيم الإنسانية-بشكل خفي في الغالب-لأن القانون يعاقب عليها في كل الدول العربية، وهنا يجب أن يُدق ناقوس الخطر من أجل حماية شبابنا من الاستعمال السيء للتكنولوجيا، والتقليد الأعمى لكل ما يراه.

إنه نوع من "الصناعة الثقافية" التي تتحكم فيها وسائل الإعلام الموجه، بسبب تراجع التأليف العربي في القضايا التي تخدم الأمة مثل: تقديم قصص النجاح في الابداع، والابتكار، وتقديم الاستراتيجيات التي تبناها أبطالها، وكيفية الاستفادة منها لتطوير الذات، كما تم إغفال دور التربية بالقدوة في الوطن العربي حتى في مجال التأليف، فأصبح جيل كامل من الشباب يختار قداوته من وسائل الاعلام التي تتفنن في اختيار نماذج يتم إسقاطها سريعا، ومعها تسقط كثير من الهويات وتذوب في هوية عالمية سائلة يحركها استهلاك السوق " *ويعني ذلك أن تحديات المستقبل الثقافي، مثل غيرها من تحديات المستقبل بوجه عام، تطرح سؤال الهوية من جديد، وتعيد صياغته بأكثر من سبيل وفي أكثر من مجال، ومن ثم تحتّم إعادة النظر إلى علاقات الهوية ومكوناتها(...) والسبيل إلى ذلك وعي نقدي لا يكفّ عن مساءلة نفسه في علاقته بالهوية، حين يعاين ما تحدثه المتغيرات الجذرية لعلاقات العولمة في العالم من حوله على كل المستويات.*" (عصفور، 2007، صفحة 10)

وفي ظل ذلك كله مازالت المؤسسات الثقافية الأخرى كالجامعات، والنوادي، ودور الثقافة، وجمعيات إحياء التراث والحرف، والصناعات التقليدية في الوطن العربي بعيدة عن التأثير المطلوب في المجتمع، ذلك أن معظم البحوث الأكاديمية المقدمة في الجامعات مازالت حبيسة الأدراج بعيدة عن الاستثمار فيها على أرض الواقع، مما يؤثر بشكل كبير على عملية التنمية خاصة في المجال الثقافي و الزراعي ومجال التصنيع، الذي يواجه اليوم تحديات كبرى أهمها مشكل النفايات الصناعية، وترشيد استهلاك المواد الأولية، والاستغلال الأمثل للتكنولوجيا، وكل ذلك يتطلّب طاقة بشرية مؤهلة لرسم سياسة تصنيع رشيدة تهدرها كثير من الجامعات في الوطن العربي بسبب عدم تفعيل البحوث المنجزة، وعدم التنسيق بين الجامعة ومختلف القطاعات في ظل غياب سياسة تشغيل تمكّن البلدان العربية من استثمار الباحثين لدفع عجلة التقدم في مختلف المجالات، وتفادي هجرة الأدمغة التي تكلّف هذه الدول خسائر كبيرة لا تُعوّض.

" *هذا الواقع الجديد يفرض على الثقافة العربية تحديات غير مسبوقة، تدفعها إلى أن تعيد تأمّل إمكانياتها، لاكتشاف مدى قدرتها على الحركة في عالم*

ليس من صنعها، ولا تملك سوى مجابهته بكل متناقضاته المفروضة عليها والمؤثرة فيها. دافعها إلى ذلك حرصها على الوجود الفعّال في عالم يجاور ما بين أقصى مظاهر التقدم وأقسى مظاهر التخلف(...) ويفتح احتمالات الاعتماد المتبادل والعلاقات المتكافئة مقابل أشكال الاستغلال الجديدة وألوان التبعية المعاصرة." (عصفور، 2007، صفحة 10)

هذه التبعية التي لا يمكن التخلص منها إلاّ عبر رفع التحدي في مختلف المجالات لتحقيق حياة أفضل في الوطن العربي، ويمكن أن نذكر بعض التجارب الرائدة في مجال التنمية المستدامة؛ وخير مثال على ذلك في المجال السياسي تجربة سلطنة عُمان التي استطاعت أن تحقق الأمن والأمان، وتكافؤ الفرص بالنسبة لكل السكان في البلاد، مع ضمان احترام الحقوق المدنية للجنسين، إضافة إلى تحقيقها التفرد والتميّز في علاقاتها السياسية المبنية على السلام، وروح الجوار، والتفاهم والاحترام المتبادل مع كل دول العالم.

إلى جانب تجربتها الرائدة التي تتقاطع فيها مع الجزائر باعتمادها التشجير كاستراتيجية هامة لمنع زحف الصحراء، وانجراف التربة، ومقاومة الجفاف، وجلب الأمطار، وهي تجربة خاضتها الجزائر أولا، حيث شرع الرئيس الراحل" هواري بومدين" في بناء حاجز من الأشجار بين الشمال والجنوب الجزائري، لمنع زحف رمال الصحراء في الجنوب إلى المناطق الخصبة في الشمال، وقد أُطلق على هذا المشروع اسم "السد الأخضر" وشُرع في بنائه " سنة 1971 للحد من تقدم الرمال نحو الشمال الخصب طوله 1700 كيلومتر على عمق تجاوز في بعض الأحيان 400كيلومتر كان لهذا السد دور في نشوء 400 قرية نموذجية." (ويكيبديا، 2020، صفحة 1)

وقد توقف المشروع وأعيد بعثه من جديد مؤخرا لما له من أهمية كبرى خاصة مع تغير المناخ الذي يشهده العالم والمنطقة، وهو من أولى المبادرات الرائدة في الوطن العربي في مجال مكافحة التصحر، والتنمية الريفية حيث تم "شق 25 ألف كلم من المسالك من أجل فك العزلة، وإنشاء أكثر من 12 ألف مشروع في إطار التنمية الريفية والتنمية المندمجة، إلى جانب الربط بشبكات الكهرباء والغاز والمياه حيث كانت لها" نتائج إيجابية لفائدة 6 ملايين ساكن في الريف." (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019، صفحة 1)

ويوفر السد اليوم موردا هاما للخشب الموجه للتصنيع، وبالتالي يحد من استيراد هذه المادة، ويوفر العملة الصعبة ويساهم في تلطيف المناخ بشكل كبير.

وتعد مبادرة سلطنة عُمان والمتمثلة في " مشروع زراعة المليون نخلة " مماثلة لتجربة الجزائر في مجال مكافحة التصحر، بتوفير مصدر هام للغذاء؛

"التمور ومشتقاتها"، وهو مشروع تم إنجازه " *بالتعاون بين كلا من أصحاب المزارع-أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-أصحاب المصانع والوكلاء التجاريون-أصحاب مؤسسات الخدمات العمالية –السكان المحليون وذلك تحت إشراف ديوان البلاط السلطاني، فقد ساهم المشروع بإنشاء 11 مزرعة حتى الآن موزعة على ستة محافظات في السلطنة(...) حيث من المتوقع أن يصل إنتاج المشروع في عام 2034 إلى 96 ألف طن من التمور بالإضافة إلى 49 ألف طن من المنتجات الثانوية.*" (سلطنة عمان المجلس الأعلى للتخطيط، 2019، صفحة 49)

وسيسمح ذلك بخلق مناصب شغل جديدة، وتحسين ظروف الفئات العاملة في المشروع، ومد الاقتصاد العماني بمورد هام للغذاء والتصدير، وسيكون له أثر واضح على طبيعة المناخ في المنطقة.

وتعد تجربة السلطنة مشجعة فعلا في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا علمنا أن " نسبة المستفيدين من الطاقة الكهربائية (100%) في عام 2014 (...) وفي مجال الابتكار احتلت عمان المرتبة الرابعة دوليا عام 2018 في مجال الأمن السيبراني، والمرتبة 52 في مجال الحوكمة الإلكترونية. كما حققت خطوات كبيرة في مجال التنويع الاقتصادي." (أبونار، 1440هـ/2019م)

وهي تجربة يجب الاستفادة منها في بقية الدول لتحقيق تنمية عربية شاملة، بما تملكه هذه البلدان من طاقات شابة، وموارد طبيعية كثيرة تحفز على بذل جهد أكبر للمضي قدما في مجال التنمية المستدامة، وخير مثال على ذلك ما حققته بعض الشركات العربية في مجال التنمية الاقتصادية، والقدرة على المنافسة الدولية، كقطر للبترول التي تعد رائدة في مجال تكثيف الغاز وانتاجه، والتي استطاعت بسط سيطرتها على الأسواق العالمية في المجال، مما يبين قدرة الشركات العربية على المنافسة متى توفرت الإرادة السياسية، والإدارة الرشيدة، التي تعد عاملا هاما في خلق عالم أفضل للبلدان العربية، عالم لا مجال فيه للمستحيل " *ففي النجاح الذي حققه المغرب مؤخرا في الانخراط في سلاسل القيمة العالمية للسيارات مثال على تمكن بلد بمفرده من توسيع تجارته على الرغم من تباطؤ التجارة العالمية(...) ففي سبيل تنويع مصادر النمو من خلال تطوير صناعة السيارات أطلق المغرب مصنع" رينو" في طنجة في عام 2012. ومنذ ذلك الحين، تشهد صناعة السيارات نموا بنسبة تتجاوز 20 بالمائة سنويا، وتشكّل محركا رئيسيا لصادرات المغرب.*" ((الإسكوا)، 2020، صفحة 110)

إلى جانب ذلك تشهد كثير من الدول نموا جيدا في الاهتمام بقطاع الزراعة وتطويره لتفادي العجز في مجال الغذاء، خاصة وأن المنطقة العربية مازالت أمامها تحديات كبيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع التزايد الكبير للسكان، ويمكن أن نشير إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وتشجيع

استصلاح الأراضي الصحراوية خاصة في السعودية والجزائر، وهو مشروع واعد للوطن العربي باعتبارهما الدولتين الأكبر من حيث مساحة الصحراء، التي إن تم استغلالها ستنتج ما يكفي لتغطية حاجة الوطن العربي من الغذاء.

كما يُمكن الربط بين حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة والعملية التعليمية لتحقيق نتائج أفضل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ومن أبرز المبادرات في هذا المجال " منصة إيجاد الالكترونية العمانية" وهو مشروع " يسعى إلى تحقيق التكامل بين قطاعات المجتمع الثلاثة (الحكومي، والصناعي، والأكاديمي) في مجالات البحث والتطوير والابتكار، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا، وذلك بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتحول المنشود نحو الاقتصاد المبني على المعرفة." (سلطنة عمان المجلس الأعلى للتخطيط، 2019، صفحة 108)

وهو السبيل الذي يجب انتهاجه لتحقيق التقدم المنشود، مع تشجيع التعلم مدى الحياة لتطوير الذات العربية حتى لا تسقط أمام عجلة التقدم المتسارعة، وتعد " منصة إدراك" وهي إحدى مبادرات مؤسسة الملكة رانية في الأردن واعدة في مجال تحقيق تعليم دائم للجميع دون اعتبار للجنس، أو اللون، أو السن، وذلك بتوفيرها مساقات مجانية تخدم متطلبات الحياة المعاصرة مع المحافظة على قيم وهوية الذات العربية وهي مسؤولية كل الحكومات في الوطن العربي.

خاتمة:

خلص البحث إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

1. قُدم المشروع الحضاري العربي على أنه اللحاق بالغرب وقد أثر ذلك بشكل كبير في تقدير الذات العربية –وبخاصة عند الشباب–الذي سجنته هذه النظرة في أقبية للمحو، والضياع، واحتقار الأنا العربية في مقابل الآخر الغربي تحت تأثير إعلام السوق الذي لا يؤمن بالقيم الإنسانية قدر إيمانه بالمادة، وقد سجل ذلك تراجعا في إقبال الشباب على العمل والبذل والعطاء بسبب فقدان الثقة في إمكانية رسم مستقبل مشرق لهم ولبلدانهم.
2. سجلت كثير من التقارير ومن بينها تقرير الأمم المتحدة 2020ازدياد نسبة الفقر في الوطن العربي بسبب الصراعات، والكوارث الطبيعية، وهشاشة البنى التحتية التي تسببت في ترك الأراضي، وازدياد الهجرة نحو المدن مما شكل ضغطا كبيرا على الدول، وتسبب في نقص الغذاء، وتراجع الرعاية الصحية، والتعليم خاصة بالنسبة للإناث.

3. سجل الوطن العربي ارتفاعا كبيرا لعدد اللاجئين بسبب الصراع خاصة في سوريا، واليمن، وليبيا، وفلسطين، ويعد ذلك من أهم التحديات التي يواجهها الوطن العربي في؛ كيفية ادماج اللاجئين، وتحقيق حياة كريمة لهم، وحمايتهم، والمحافظة على هويتهم في ظل المتغيرات العالمية.
4. مع ارتفاع معدلات اللجوء والنزوح وازدياد الفقر بسبب تراجع كثير من اقتصاديات الدول نتيجة النزاعات، أو بفعل فشل السياسات الحكومية عرف الوطن العربي ارتفاعا في معدل عمالة الأطفال مما يساهم في إهدار ثروة بشرية مستقبلية هائلة.
5. رغم كل الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى أنّ التعليم مازال يعاني من هوة سحيقة بين المؤسسات التعليمية و/سياسات التشغيل في كثير من البلدان وذلك بسبب: قدم أساليب التعليم وسوء التوجيه، وانعدام المساواة بين الجنسين، وهشاشة البنى التحتية وتأخر استغلال التكنولوجية الحديثة وتزويد المدارس بالأنترنت، وفشل السياسات التعليمية في إدارة الموارد البشرية مما نتج عنه انتشار البطالة وازدياد معدلاتها في فئة الشباب المتعلم، وارتفاع هجرة الأدمغة مما يقتضي التدخل العاجل لتطوير التعليم في الوطن العربي، واستيعاب المتخرجين من الجامعات والمعاهد المختلفة، واستغلال هذه الطاقة في دفع عجلة التنمية، والإفادة من بعض الدول الشقيقة في مجال استعمال التكنولوجيا، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والربط بين التعليم وبقية القطاعات لتحقيق مستقبل أفضل، وتعد تجربة سلطنة عمان رائدة في هذا المجال.
6. يحتاج الوطن العربي إلى سياسات رشيدة في مجال الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية خاصة البترول والغاز والثروة المائية لحمايتها من الاستنزاف والاستغلال المفرط، بالتشجيع على إيجاد صادرات أخرى خارج المحروقات، والتوجه نحو طاقة نظيفة مثل الطاقة الشمسية، وتنظيم الصيد البحري، وإيجاد طرق ري تمنع إهدار الماء في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها الوطن العربي والعالم.

توصيات البحث:

1. يمكن للدول العربية أن تخلق قوة صناعية كبرى بما تملكه من موارد طبيعية وبشرية هائلة، وذلك إذا استطاعت إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتفعيل دوره في النمو الصناعي والتجاري للدول العربية، وكذا العمل على ربط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكاملها، مع السعي لخلق تكتلات اقتصادية بين الأقطار العربية وتشجيع التجارة الداخلية بين دول الوطن العربي، والتعاون في مجال تطوير التعليم والابتكار، والاستفادة من تجارب الآخرين في المجال.
2. ولأن التعليم من العوامل الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة فيجب تطويره بما يتماشى مع حاجة القطاعات المختلفة للاستفادة

من مخرجاته، بربطه بحاجة المؤسسات الاقتصادية عبر توجيه الطاقات الشابة نحو الإنتاج مباشرة، وتفادي سقوطها في شبح البطالة والتهميش والاقصاء، وذلك بخلق الفرص المناسبة، والتشجيع على استعمال التكنولوجيا، والإبداع والابتكار، والمنافسة لاكتشاف المواهب واستغلالها فيما ينفع الوطن العربي.

3. يملك الوطن العربي تراثا حرفيا هائلا يمكن الاستثمار فيه بتشجيع المواهب الفردية، وبعث الحرف التقليدية، والأشغال اليدوية المنزلية، وتشجيع المحافظة عليها كإرث ثقافي وكمصدر دخل هام للعائلات، عبر دعم الحرفيين والنساء وتشجيع عمل هذه الفئة للمساهمة في التعريف بالتراث المادي للأوطان، وبعث قطاع السياحة عبر هذا المجال.
4. التشجيع على البحث في مقارنة الأديان، ومراجعة التاريخ الإسلامي وتنقيته مما أُلحق به من تشويه، ونشر البحوث الدقيقة في هذا المجال لتقريب وجهات النظر، والحد من خطاب الكراهية في المنابر، وحقن الدماء، وتصحيح نظرة العالم للإسلام التي أفسدتها وسائل الإعلام الغربية.
5. التشجيع على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والطاقات البديلة النظيفة لتفادي المخاطر الناتجة عن تغير المناخ مستقبلا.

مراجع البحث:

1. أحمد شهاب. (2011). *الحداثة المغلولة مفارقات الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية* (الإصدار ط/2011). بيروت، لبنان: التنويرللطباعة والنشر والتوزيع+مركز دالتا للأبحاث المعمقة.
2. الأمم المتحدة. (2019). *تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019*. نيويورك: منشور للأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 2019، من http//www.copyringht.com
3. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (أكتوبر/تشرين الأول 2018). *اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
4. الموسوعة الحرة ويكيبديا. (23 ديسمبر, 2020). السد الأخضر. *السد الأخضر*. تم الاسترداد من ar.m.wikipidia.org
5. توما دو كونانك. (1424-2004). *الجهل الجديد ومشكلة الثقافة* (الإصدار ط/1). (منصور القاضي، المترجمون) بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

6. تومادو دوكونانك. (1424–2004). *الجهل الجديد ومشكلة الثقافة* (الإصدار ط/1). (منصور القاضي، المترجمون) بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

7. جابر عصفور. (الأربعاء كانون الثاني(يناير), 2007). حوار الحضارات والثقافات. (منظمة اليونسكو بالتعاون مع وزارة الثقافة 2016، المحرر) *كتاب في جريدة*(101). تم الاسترداد من vdouments.mx

8. زيجمونت باومان. (2016). *الحداثة السائلة* (الإصدار ط/1). (حجاج أبو جبر، المترجمون) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

9. زيجمونت باومان. (2018). *الثقافة السائلة* (الإصدار ط/1). (حجاج أبو جبر، المترجمون) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

10. زيجمونت باومان. (2019). *الأزمنة السائلة العيش في زمن اللايقين* (الإصدار ط/2). (حجاج أبو جبر، المترجمون) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر والتوزيع.

11. زيجمونت باومان وكارلو بوردوني. (2018). *حالة الأزمة* (الإصدار ط/1). (حجاج أبو جبر، المترجمون) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

12. سلطنة عمان المجلس الأعلى للتخطيط. (2019). *الاستعراض الوطني الطوعي الأول لسلطنة عمان 2019 المنتدى السياسي رفيع المستوى يوليو 2019 نتقدم بثقة*. اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، عمان. تم الاسترداد من arabdevelopmentportal.com

13. سليماني جميلة. (2011). *دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي الآليات النفسية الاجتماعية للمسكن* (الإصدار دط). الجزائر، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

14. صلاح أبونار. (الاثنين 26 ذو القعدة/ 29 يوليو ذو القعدة/ يوليو, 1440هـ/2019م). الملف السياسي، قراءة في التقرير الوطني الطوعي الأول عن التنمية المستدامة. *عمان، جريدة يومية تصدر عن وزارة الإعلام*. doi:https://www.omandaily.om

15. عبد الله الغذامي. (2009). *القبيلة والقبائلية وهويات ما بعد الحداثة* (الإصدار ط/2). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.

16. عبد الوهاب المسيري. (1421–2001). *الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، رؤية حضارية جديدة* (الإصدار ط/3). القاهرة، مصر: دار الشروق.

17. عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي. (جمادى الأولى 1424– يوليو 2003). *الحداثة وما بعد الحداثة* (الإصدار ط/1). دمشق، سوريا: دار الفكر.

18. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2020). *التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020*. بيروت: بيت الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 2020، من www.unescwa.org

19. نعوم تشومسكي. (2018). *العالم...إلى أين؟* (الإصدار ط/1). (ريم طويل، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الساقي.

20. وكالة الأنباء الجزائرية. (18 جوان, 2019). السد الأخضر" تجربة جزائريةرائدة" في مجال مكافحة التصحر. *مقال*. الجزائر، الجزائر. تم الاسترداد من https://www.aps.dz/ar/economie

21. يوسف خليفة اليوسف. (جمادى الآخر-أكتوبر, 1416-1995). دول مجلس التعاون الخليجي وعضويةمنظمة الجات:الفرص والمحاذير. (مجلس النشر العلمي، المحرر) *دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *79* ، الصفحات 173-135.

P.O.BOX : 711661 AMMAN 11171 JORDAN
WEBSITE : www.DIEjournal.org **E-MAIL:** info@DIEjournal.org